

Distr.
GENERAL

A/50/274
S/1995/553
10 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

البند ٧٠ (ل) من القائمة الأولية*

نزاع السلاح العام الكامل: عدم انتشار

أسلحة الدمار الشامل وناقلات هذه

الأسلحة من جميع جوانبه

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه بياناً أصدرته حكومته الولايات المتحدة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ بمناسبة مرور
٢٧ عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأرجو التكرم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٠ (ل) من
القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مادلين ك. أولبرايت

المرفق

بيان صادر في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ بمناسبة مرور ٢٧ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨، وفي القاعة الشرقية بالبيت الأبيض، قام الرئيس ليندون جونسون ومعه ممثلو ٦٠ بلدا آخر بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ التوقيع عليها ودخلها حيز النفاذ في سنة ١٩٧٠، حققت المعاهدة أهمية تاريخية حقا.

وحتى ١ تموز/يوليه ١٩٩٥، كان أكثر من ١٧٠ بلدا قد أصبحت دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأطرافا في المعاهدة، وبذا قطعت على أنفسها تعهدا ملزما قانونا بعدم تطوير أسلحة نووية أو حيازتها. وبالإضافة الى ذلك، فإن كل دولة من الدول الأطراف الـ ١٧٩، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وافقت على مواصلة التفاوض بنية حسنة بشأن تدابير فعالة متصلة بنزع السلاح النووي، الذي يظل هدفنا النهائي.

وكانت الشهور الأثنا عشر الماضية شهورا مثمرة تماما في تحقيق هدفنا التوأمين، وهما الحد من انتشار الأسلحة النووية وخفض عددها. وكان الأمر الأكثر أهمية أن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قررت، في أيار/مايو ١٩٩٥، دون شروط، أن يستمر سريان المعاهدة الى أجل غير مسمى وفقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من المعاهدة.

وكانت ثمة تطورات أخرى أسهمت أيضا في تقليص خطر نشوب حرب نووية.

ومنذ ١ تموز/يوليه من العام الماضي، أصبح ١٥ بلدا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية، ومن بينها الأرجنتين والجزائر وأوكرانيا وشيلي، وجميعها لديها منشآت نووية سلمية. ولم يعد في العالم سوى ١٠ بلدان لا تلتزم بالمعاهدة أو بغيرها من الاتفاقات المماثلة. ومن بين هذه البلدان العشرة، ليس هناك سوى ثلاثة بلدان لا تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتواصل الولايات المتحدة تفكيك أسلحتها النووية بمعدل يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ٢ ٠٠٠ من تلك الأسلحة سنويا. وللمرة الأولى، تخضع الولايات المتحدة مواد الأسلحة النووية من مخزونها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، دخلت معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ١) حيز النفاذ على يد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومعهما أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان. وعند تمام تنفيذ المعاهدة، ستكون تسعة آلاف سلاح نووي من الناقلات الاستراتيجية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق قد أزيلت من مواقع وزعها.

وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس كلينتون في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، دعا الرئيس مجلس الشيوخ الى الموافقة على معاهدة (ستارت - ٢). واستجاب مجلس الشيوخ للدعوة، ببذئه جلسات استماع بشأن معاهدة (ستارت - ٢) في ٣١ كانون الثاني/يناير. وعند تمام تنفيذ معاهدة (ستارت - ٢)، ستكون ٥ ٠٠٠ سلاح نووي أخرى قد أزيلت من الترسانات المنتشرة في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وفي كانون الثاني/يناير أيضا، مددت الولايات المتحدة الوقف الاختياري الذي فرضته على تجارب الأسلحة النووية الى أن يبدأ سريان معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، على افتراض أنه سيكون قد تم التوقيع على هذه المعاهدة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وفي آذار/مارس، أعلن الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة ستسحب بصورة دائمة ٢٠٠ طن متري من مواد الأسلحة النووية من مخزونها. كما ستخفض الولايات المتحدة مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب من الأسلحة النووية بتحويله الى يورانيوم منخفض التخصيب صالح للاستخدام في مفاعلات توليد الطاقة الكهربائية. ووافقت الولايات المتحدة أيضا على شراء ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب، الذي استخدم من قبل في الأسلحة النووية الروسية المفككة، والذي تم تحويله الى يورانيوم منخفض التخصيب، وذلك للاستخدام في مفاعلات توليد الطاقة الكهربائية.

وفي آذار/مارس أيضا، وافق مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن فرض حظر متعدد الأطراف على إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. واتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على وقف إنتاج البلوتونيوم الذي يصلح للاستخدام في الأجهزة المتفجرة النووية. وفي نيسان/أبريل، أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنها لم تعد تنتج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

وفي نيسان/أبريل، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا بمواءمة سياساتها التي تحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا في الحالة غير المحتملة لقيام دولة غير حائزة للأسلحة النووية تتحالف مع دولة حائزة للأسلحة النووية أو ترتبط بها بالهجوم على دولة حائزة للأسلحة النووية أو حلفائها.

وفي ١١ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، الذي يحدد بصورة مفصلة غير مسبقة وسائل الرد في حالة تعرض دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعدوان بالأسلحة النووية أو تهديد بعدوان من هذا القبيل.

وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، وافقت الدول الأطراف في المعاهدة على جدول أعمال طموح يتضمن اعتماد التدابير والتعهدات التالية:

- الانضمام العالمي الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبار ذلك أولوية ملحة؛

- إبرام معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية، يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا، في موعد غايته عام ١٩٩٦؛ وممارسة الدول الحائزة للأسلحة النووية "أقصى قدر من ضبط النفس" ريثما يبدأ سريان هذه المعاهدة؛
 - إبرام اتفاقية لحظر انتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية؛
 - التصميم على مواصلة الجهود المنظمة والمطرودة لتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي؛
 - ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل؛ باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية؛
 - اشتراط الخضوع الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول على المعدات والمواد النووية؛
 - زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على رصد الأنشطة النووية غير المعلنة.
- ووافقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضا على تعزيز عملية استعراض المعاهدة وجعلها أكثر فنية.
- والولايات المتحدة تؤيد جدول الأعمال هذا تأييدا تاما، وتتطلع الى تنفيذه موضوعيا بحلول وقت المؤتمر التالي لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة ٢٠٠٠. ونواصل، في هذا السياق،حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام الى وقف اختياري عالمي لتجارب الأسلحة النووية في الوقت الذي نعمل خلاله على الانتهاء في أقرب وقت ممكن من وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

— — — — —